السياسات والاستراتيجيات الداعمة للمرأة الريفية في المملكة الاردنية الهاشمية

احصائيات

1- الوضع الديموغرافي والسكاني للمرأة في المملكة:-

- عدد النساء في البلد 4730 /الف نسمة
- عدد السكان الريفيون971 /الف نسمة
- عدد الأسر في الريف 190853 /اسرة
- عدد النساء الريفيات في البلد482/ الف نسمة

2- الاقتصاد :-

- متوسط دخل المرأة الريفية السنوي 3800/دولار
- عدد النساء العاملات بالزراعة 21690
- عدد النساء العاملات بالتجارة 13160
- عدد النساء العاملات بالصناعات الغذائية 50320
- اجمالي ناتج المرأة الريقية الزراعي 11%
- المشاركة الاقتصاية للمرأة 13,2%
- مشاركة المرأة في القوى العاملة الزراعية 23%
- عدد النساء المعيلات لأسرهن 182600
- مجموع صافي القروض المقدمة للمرأة الريفية 16,3(مليون دولار/سنة)
- ملكية الأراضي الزراعية للنساء 16,2%

الاجراءات والآليات المعتمدة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة

- تقوم المؤسسات والجهات الرسمية في الاردن بتنفيذ العديد من المشاريع لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المحلي من خلال دعم الاسر حيث يتم تقديم الدعم لرب الاسرة سواءا تقديم دعم او منحة او قرض او تدريب او تأهيل وخلق فرص عمل لتوفير المعيشة والمستدامة لكافة افراد المجتمع.
- وحديثا اصبح من الاولويات توجيه كل اشكال الدعم والتدريب للنساء وتشغيلهن في مشاريع في مشاريع مولدة للدخل وذلك لتمكينهن اقتصاديا وقد جاء هذا التوجه من خلا فكرة اصبحت من الافكار الراسخة في المجتمعات بشكل عام وهي انه من خلال المرأة يمكن احداث تغيير في المجتمع فهي اكثر قدرة والتزاما بالعمل الاجتماعي كما انها اكثرالتزاما في استخدام عوائد عملها لصالح اسرتها.
- ومما لا شك فيه ان تزايد المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل والتحول الجوهري في طبيعة الاعمال التي تمارسها المرأة كان لها الاثر الايجابي الكبير على جوانب متعددة كان اهمها تحسين المستوى المعيشي للمرأة نفسها ولاسرتها بشكل عام بالاضافة الى اثار ايجابية اخرى اجتماعية وشخصية من خلال اكساب المرأة المزيد من الثقة بالنفس والسعي نحو المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات .

- دخول المرأة البرلمان الاردني من خلال الكوته النسائية وبذلك اصبحت المرأة تشارك في اعداد التشريعات وسن القوانين مما يعزز من تمكين المراة ومساهمتها وهو احد اهم اهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة (**تطوير مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة، ومشاركتها في رسم السياسات الحكومية، وإشغالها للمراكز القيادية العامة).**

السياسات المحلية التي تعنى بالمراة الاردنية ويتم تطبيقها في المملكة

تولي الحكومة الاردنية اهمية كبيرة لشؤون المرأة تطبيقاً لما جاء في الدستور الاردني ، ويتم ذلك في مختلف الخطط واستراتيجيات التي تنفذها الحكومة في مختلف القطاعات ومنها :-

1. رؤية الاردن 2025
2. خطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الاردن (2013-2017)/ اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة
3. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر 2013-2020
4. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2025
5. الاستراتيجية الوطنية للامن الغذائي بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي وتشكيل لجنة عليا للامن الغذائي.

من اهم اهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية التي اعدتها وزارة الزراعة و التي تشير الى اهمية اشراك المراة الريفية في تطوير القطاع الزراعي:-

- **الهدف رقم (15) " زيادة مساهمة المرأة في التنمية الزراعية"**

الخطة الاستراتيجية لتمكين المرأة في الاردن (2013-2017) الهدف الرئيسي (1) التمكين الاقتصادي للمرأة الهدف الفرعي (1/1) "رفع نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل بمختلف قطاعاته". والهدف (1/5) "توعية المرأة واسرتها ومجتمعها بأهمية دورها الاقتصادي كشريك كامل للرجل".

- **والهدف الاستراتيجي (4) تامين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة بعامة والمرأة الفقيرة في الريف والبادية ومناطق جيوب الفقر بخاصة.** فالهدف الفرعي (4/1) "تعزيز القدرات الذاتية للمرأة الفقيرة وبخاصة في الريف والبادية ومناطق جيوب الفقر وتمكينها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشتها".والهدف الفرعي (4/3) "توفير النظم الائتمانية المناسبة لمساعدة المرأة الفقيرة وبخاصة في الريف والبادية ومناطق جيوب الفقر على تمويل أنشطتها بقروض ميسرة". والهدف الفرعي (4/4) "الاستهداف الفعال لفئات النساء الاكثر احتياجا (المرأة في الريف والبادية ومناطق جيوب الفقر، والمرأة الأرملة والمطقة) وتزويدها بأدوات تمكين اقتصادي واجتماعي، مما يساعد في التخطيط لإدماجها بشكل فاعل في عمليات التنمية المستدامة.

- **الهدف الاستراتيجي (5) "تامين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة للأسرةللإسهام في تخفيض اعبائها".** والهدف الفرعي (5/2) "تسهيل شروط الائتمان لمساعدة المرأة المعيلة للأسرة في الحصول على القروض الميسرة لغايات تمويل مشاريعها الانتاجية".

اولويات الاردن الاستراتيجية، خاصة تلك التي تهدف الى تمكين المرأة الاردنية وخاصة في المجالات الاقتصادية. ففي رؤية الاردن 2025 وضمن مجالالريادة في الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، فان الاولويات الاستراتيجية هي " تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة". اما ضمن مجال الفقر والحماية الاجتماعية فان الاولويات الاستراتيجية هي "زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع" وضمن مجال المشاركة في القوى العاملة فان الاولويات الاستراتيجية هي " تشجيع مشاركة أكبر للإناث في القوى العاملة..

أسس الاستراتيجية الوطنية الأردنية للمرأة

1- تنطلق الاستراتيجية الوطنية للمرأة بشكل رئيس من أحكام الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني، وترتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع العربي الإسلامي ومبادئ حقوق الانسان.

2- تتلاءم الاستراتيجية الوطنية للمرأة في أهدافها وإجراءاتها وآليات تنفيذها مع قيم المجتمع العربي الأصيلة ومثله الإيجابية وتطلعاته وطموحاته في التقدم والرقي.

3- تعمل الاستراتيجية الوطنية للمرأة على تماسك الأسرة وتكاملها باعتبارها الخلية الاجتماعية الأساسية التي تشكل المجتمع والبيئة الطبيعية لتنشئة الفرد وتربيته وتثقيفه وبناء شخصيته.

4- تنطلق معالجة قضايا المرأة من حيث أنها تشكل نصف المجتمع، وهي في الوقت نفسه المربية والشريك للنصف الآخر، وفي إطار من المساواة والتوازن بين الحقوق والواجبات.

5- إن دور المرأة ومكانتها، تشريعياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، هما نتاج عملية تطور ونمو شاملين على المستويين القومي والوطني مما يستعدي بذل جهود إيجابية منظمة لدفع عجلة التغيير بما يسهم في تفعيل دورها، والارتقاء بمكانتها في المجتمع.

6- تتكامل الاستراتيجية الوطنية للمرأة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتستفيد من الاستراتيجيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

7- تستدعي متطلبات التنمية أن يكون للمرأة دور فاعل فيها، ومشاركة كاملة في الحقوق والواجبات، كما تستدعي مراعاة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البيئات والمناطق المختلفة من المملكة.

8- إن تطوير العملية التربوية والتعليمية كماً ونوعاً واتسامها بالكفاية والفاعلية وعدالة التوزيع هو المدخل الرئيس لتفعيل مساهمة المرأة ودورها في المجتمع.

في المجال الاقتصادي

الأهداف:

- زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة، وضمان عدم التمييز ضدها في الاستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته.
- تأمين التسهيلات اللازمة لتشجيع دخول المرأة سوق العمل واستمرارها فيه، وذلك بتشجيع وتطوير الخدمات المساندة.

الإجراءات:

- القيام بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة، وبخاصة في القطاعات غير التقليدية، وتوفير التدريب اللازم لذلك.
- قيام المؤسسات الحكومية بالمبادرة في تطوير إجراءاتها وتوجهاتها الرامية إلى زيادة التأهيل الوظيفي للنساء وإيصالهن إلى المراكز الإدارية والقيادية والسياسية.
- متابعة إجراءات التوظيف في المؤسسات الحكومية لضمان عدم التمييز ضد المرأة في التعيين، وفتح كافة الوظائف أمامها.
- توعية أصحاب العمل والمديرين ورؤساء الوحدات الإدارية بالحاجة لإلغاء مظاهر التمييز ضد النساء في التوظيف والتدريب والترقي الوظيفي، وتشجيع الحراك المهني للنساء، وبخاصة في المستويات المهنية الدنيا والمتوسطة، حيث تعمل غالبية القوى العاملة النسائية.
- متابعة تطبيق القوانين من حيث عدم التمييز في الأجور بين الرجال والنساء عند القيام بأعمال متشابهة.
- توفير الخدمات الاستشارية للمرأة في مجال العمل وإيجاد قنوات منظمة وقانونية للمطالبة بحقوق النساء وتوفير الاستشارات المتعلقة بذلك.
- تعزيز مشاركة المرأة في النقابات المهنية والعمالية على كافة المستويات، وتشجيع المنتديات والمطبوعات النسائية.

- شجيع عمل المرأة للحساب الخاص، وتوفير التسهيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الإقراض المتاحة لها، واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر الاستثمار والانتاج.
- توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه، والاستفادة من النصوص التشريعية الواردة في قانون العمل بآلية تنفيذ مناسبة.
- ضمان حقوق النساء في الأعمال الموسمية وغير المتفرغة وفي القطاع غير المنظم الذي يشكل باباً واسعاً لتشغيل عدد كبير من النساء الفقيرات، وبخاصة في الحضر، والالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفق تشريعات العمل.
- توفير الأسواق الموازية التي يمكن للنساء تسويق منتجاتهن فيها والسيطرة على ناتج عملهن من خلالها.
- توفير المقومات لدعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وزيادة مشاركتها في تلبية متطلبات الحياة اليومية لأسرتها، وتوجيه جهود الجمعيات المحلية لتعزيز هذا الاتجاه، وتوفير الدعم المؤسسي لها في النواحي المالية والفنية والادارية.
- وضع برامج خاصة لإعادة تدريب وتأهيل الشابات الباحثات عن العمل لتلبية احتياجات قطاعات الإنتاج المختلفة من القوى العاملة.
- إيلاء الأهمية اللازمة لدعم مشاركة النساء في التخطيط لبرامج الأمن الغذائي وتنفيذها، وإعداد خطط عمل واضحة لهذه الغاية، ضمن سياسة غذائية وطنية لزيادة الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنية للنساء العاملات، وتوفير ظروف العمل الملائمة لتحقيق ذلك.

في المجال الاجتماعي

لأهداف:

- تعزيز مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، وتطوير المفاهيم الاجتماعية لتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية.
- تقديم المساندة للفئات الخاصة من النساء، ومنها النساء المسؤولات عن أسر، والنساء المسنّات، وكذلك توفير الرعاية والاهتمام للنساء المعوّقات.

الإجراءات:

- إيلاء العناية اللازمة للقضايا المتعلقة بتنشئة المرأة ورعايتها، طفلة وفتاة وشابّة وأمّا.
- إبراز الدور التنموي الشامل للمرأة في المجتمع، بأبعاده التقليدية وغير التقليدية، وتوجيه التربية المدرسية والإعلامية بما يدعم هذا الدور.
- توعية المرأة وتثقيفها بطبيعة حقوقها وواجباتها الاجتماعية، وتعزيز المفاهيم والممارسات الاجتماعية السليمة، والحد من الممارسات الاجتماعية السلبية.
- توعية المرأة وتثقيفها بقضايا البيئة ومشاكلها وبأمور الطاقة وترشيد استخدام المياه، وإبراز دور المرأة في المحافظة على البيئة، وحسن استخدام موارد الطاقة والمياه.
-

- توعية المرأة وتثقيفها بقضايا الإنجاب، والممارسات الإيجابية المتعلقة به، في التربية المدرسية والإعلامية، وتشجيع الأسر على اتباع أسلوب المباعدة بين الأحمال والإرضاع الطبيعي.
- دراسة المشاكل الاجتماعية والصحية المرتبطة بالشيخوخة عند النساء بهدف وضع السياسات والبرامج اللازمة لمعالجتها.
- الاهتمام بأحوال الأسر التي ترأسها امرأة ودراسة قضاياها، بهدف وضع السياسات والبرامج التي تعالج مشاكلها، والعمل على تزويد تلك الأسر بالدعم الاجتماعي الكافي لتمكينهن من تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمحافظة عليه0 وإزالة المعوقات التي تحول دون حصول النساء المسؤولات عن الأسر على الائتمانات والقروض والموارد، وذلك بهدف النهوض بوضعهن الاجتماعي والاقتصادي.
- بذل الجهود الهادفة للتوعية بمظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة داخل المنزل وخارجه، كالإرهاب والضرب والإيذاء النفسي، وتوفير خدمات الملاحقة القانونية أينما يلزم، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية المختصة في هذا المجال، والخدمات المساندة، كتوفير المأوى والحماية في الحالات التي تتطلب ذلك.
- توفير الخدمات الخاصة للنساء المعوّقات، وتوفير التأهيل الاجتماعي والمهني لهن، بهدف تسهيل مشاركتهن في النشاطات الحياتية واندماجهن في المجتمع.
- توفير الخدمات الخاصة للنساء الفقيرات، بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية لهن ولأسرهن.

دور المرأة الأردنية في التنمية الزراعية

- تلعب المرأة دوراً أساسياً في الزراعة وتعتبر عماد التنمية الريفية والزراعية وتطوير المجتمع الريفي نظراً لمساهمتها الحيوية في النشاطات الاقتصادية في الريف من خلال مشاركتها الرجل في النشاطات الإنتاجية الزراعية واقتصاديات المنزل مما يعطي أهمية لمشاركتها بشكل كامل في تحسين الحياة في الريف حيث تدير المرأة بشكل مباشر نشاطات اقتصادية مختلفة زراعية أو غير زراعية داخل المنزل وتشمل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والطيور، وصناعة وحفظ الأغذية ونشاطات حرفية مثل الخياطة والحياكة، وقد تقوم بأعمال زراعية أو غير زراعية خارج المنزل، وبذلك توفر المرأة أو تسهم في توفير دخل مباشر أو غير مباشر للأسرة يسمح بتحسين معيشتها.
- أجريت العديد من الدراسات في الأردن تناولت المرأة الريفية ومساهمتها في النشاطات الزراعية ففي دراسة أجرتها مديرية الإرشاد الزراعي حول مشاركة المرأة في النشاطات الزراعية تبين أن المرأة تشارك في جميع مراحل الإنتاج الزراعي وخاصة دورها في العمليات اليدوية كالبذر والترقيع وجمع المحصول والتعشيب والقطاف والفرز والتعبئة والتوضيب باستثناء تلك الأعمال التي تحتاج إلى جهد بدني شاق مثل الحراثة أو الخروج من المنازل أو الاختلاط مع الرجال مثل نشاطات التسويق أو الرعي حيث تقدر مشاركتها في مجال الإنتاج النباتي 40-75% وفي مجال الإنتاج الحيواني 80-100% تشمل أعمال الرعي والحلابة وتنظيف الحظائر والتغذية والعناية بالمواليد والتربية وتشير الدراسة أيضا أن 80% من الدخل المتأتي من الإنتاج الحيواني مخصص للاستهلاك المنزلي وان المرأة تلعب دوراً هاماً في توليد الدخل وتحسين مستوى التغذية للأسرة.
- أما مساهمتها في التصنيع الغذائي فهو يعتبر من أهم الأنشطة التي تقوم بها المرأة الريفية في كل المناطق الريفية العربية وخاصة الأردن، فهي تقوم بتصنيع الألبان والأجبان وعمل المربيات والمخللات بأنواعها والعصائر وعمل أشكال تصنيعية مختلفة لمعظم المنتجات الزراعية سواءاً كان من حديقة منزلها أو من السوق حين تباع هذه المنتجات بأسعار متدنية مما يسهم في إمداد أسرتها بالمواد الغذائية اللازمة وتسويق الفائض لزيادة دخل أسرتها.
- مما تقدم ليس من المبالغة القول بان الكثير من مقومات الحياة في الريف تعتمد على المرأة وان إغفال أو تجاهل دورها يؤدي إلى إحباط هذه الجهود ومن هنا فان إرشاد المرأة وتدريبها يشكلان مدخلاً للنهوض بها لأداء دورها البناء في الأسرة والمجتمع بصورة فعالة ومستمرة.

- وتشرف المرأة على تربية ورعاية الأطفال وتغذية أفراد الأسرة والمحافظة على نظافة المنزل وصحة أفراده، وتسهم رعاية المرأة في تحقيق التغيير الاجتماعي من خلال تأثيرها على أفراد أسرتها (كمربية) وتنشئة أفرادها، الأمر الذي يتطلب تركيز الاهتمام على تهيئة الظروف أمام المرأة الريفية لكي تتحمل دورها في تنمية مجتمعها، وبذلك تلعب المرأة دوراً مهماً في تعزيز الطاقة الإنتاجية لأفراد الأسرة أو المحافظة عليها، وتوفر لهم الحد الأقصى من الرفاهية الذي تسمح به مواردهم البشرية والمادية.
- مما تقدم ليس من المبالغة القول بان الكثير من مقومات الحياة في الريف تعتمد على المرأة وان إغفال أو تجاهل دورها يؤدي إلى إحباط هذه الجهود ومن هنا فان إرشاد المرأة وتدريبها يشكلان مدخلاً للنهوض بها لأداء دورها البناء في الأسرة والمجتمع بصورة فعالة ومستمرة.
- ونظراً لاهمية دور المرأة في الزراعة فإن الاعتراف بهذا الدور ودعمه من الضرورة بمكان لتنمية المرأة وتحقيق كينونتها الاقتصادية.
- ويشوب الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية الزراعية والريفية الكثير من الغموض وسوء الفهم، سواءاً في دور المرأة أو طريقة فهم هذا الدور. ومع ذلك فإن استمرار غياب إستراتيجيات ملائمة يعني أن مساهمة المرأة في مجال الزراعة لا تزال غير مرئية، ويعتبر عدم وضوح هذا الدور واحداً من العوائق العديدة التي تمنع المرأة من تحقيق قدراتها.
- ونحن في حاجة على اتجاه يركز على قضية النوع ويضع في اعتباره كلا من الرجل والمرأة كطرفين اقتصاديين واجتماعيين أساسيين ويتناول وضعهما الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويمكن لمثل هذا الاتجاه أن يقدم وصفاً أكثر شمولاً وواقعية للمجتمع الزراعي والريفي الأردني, ويساعد الفهم الأكثر وضوحاً للوضع المحدد للمرأة على التعرف على القيود وفرص الارتقاء بأنشطة المرأة. وبذلك فإن نقطة البداية هي دراسة الموقف الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في الزراعة لمحاولة صياغة إستراتيجية تساعد على تقدم وضع المرأة وتحسين مستوى اشتراكها في عمليات التنمية.

العقبات و التحديات التي تواجه المرأة الأردنية

- لا تزال مشكلة الفقر، تُعد المشكلة الأكثر أهمية على صعيد الأفراد والمجتمعات عموماً، كما يُشكل الفقر عاملاً ضاغطاً يمنع المرأة من التمتع الكامل بالحقوق الأساسية للإنسان، إذ ترزح المرأة الفقيرة تحت أعباء غير متوازنة من الإمكانيات المادية المحدودة ومسؤوليات تدبير متطلبات الأسرة وموارد الإنتاج، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة تنعكس في عدم القدرة على التمكن من الموارد والفرص والسلع والخدمات.
- ارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى التأهيل المهني والعلمي لدى المرأة الفقيرة والعاطلة عن العمل، مما يزيد من حدة مشكلة الفقر عند النساء.
- ترتبط مشاكل المرأة الفقيرة بمشاكل الأسر التي ترأسها امرأة، إذ غالباً ما تعاني هذه الأسر من مشاكل اقتصادية واجتماعية، يزيد من ضغوطها ارتفاع الأعباء على النساء اللاتي يرأسن الأسر داخل المنزل وخارجه، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بتحمل مسؤوليات الأطفال القانونية والاجتماعية والتربوية.
- قلة الموارد المادية المتاحة للمرأة (رأسمال ، أرض ...) التي تسمح لها بالمشاركة في نشاطات تدريبية وتعليمية أو القيام بأعمال إنتاجية مدرة للدخل، علماً بان الشريعة الاسلامية والاحكام المدنية الاردنية لا تفرق بين المرأة والرجل في الميراث والتملك.
- القدرات الاقتصادية للمرأة ما زالت بحاجة إلى الكثير لتعزيزها، وتأثير بعض الاتجاهات الاجتماعية السائدة، ما زال يشكل حائلاً دون توسع المرأة في المشاركة الاقتصادية، ودخولها مجالات مشاركة جديدة.
- تدني المردود المادي لبعض الأنشطة الاقتصادية للمرأة، نتيجة انخراطها في أعمال متدنية الأجور أصلاً، أو نتيجة التمييز ضدها في مستويات الأجور، وانخفاض مستويات تأهيلها المهني بالاضافة الى انخراط نسبة كبيرة من النساء العاملات في الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، كالعمالة الزراعية أو الخدمية أو العمل لحساب الأسرة.

- المعوقات الثقافية والاجتماعية والثقافية والتي تشمل:

1. العادات والتقاليد التي تحد من مشاركتها في نشاطات تعليمية أو إنتاجية.
2. نظرة المرأة إلى نفسها التي تنطوي على الاتكالية وعدم الشعور بالأمان والتي تحد من فرص عمل المرأة وسيطرتها على الموارد.

- ضعف المهارات الإنتاجية الزراعية في بعض مجالات الإنتاج النباتي والحيواني وعدم ملائمة التكنولوجيا لاحتياجات المرأة المزارعة التي تعمل على نطاق محدود وعدم توفر المعلومات الفنية والتسويقية في متناول المرأة وعدم توفر خدمات الإرشاد والتدريب للمرأة بحيث تعكس المواد التعليمية احتياجات المرأة في بيئتها المحلية لتشجيعها على المشاركة، وكثيراً ما يؤدي تطوير تقنيات الإنتاج والعمل الآلي إلى إحلال الرجل أو الآلة محل عمل المرأة وتضييق فرص العمل للمرأة وزيادة اعتمادها على الرجل.
- تجاهل دور واحتياجات المرأة في التخطيط للتنمية وفي البيانات التي تنشر حول النشاطات الإنتاجية. ولا تظهر مساهمة المرأة الإنتاجية في الإحصاءات العامة ولا تدخل النشاطات الإنتاجية للمرأة في المنزل ضمن حسابات الإنتاج القومي.
- تغلب المظاهر الاحتفالية على نشاطات المنظمات النسائية في كثير من الدول النامية وابتعادها عن النشاطات التعليمية والإنتاجية مما يدفع النساء الراغبات في التعلم للتخلف عن المشاركة في نشاطات نسائية جماعية.

الجهات الداعمة للمراة في الاردن

هناك العديد من المؤسسات التي تقوم بتقديم الدعم المالي الفني والتدريب والارشاد للمجتمعات المحلية خاصة المرأة بهدف اكسابها المهارات الفنية اللازمة والمطلوبة لضمان نجاح واستمراية المشروع وتقسم هذه المؤسسات الى ما يلي:

- **مؤسسات حكومية**

الوزارات المختلفة(وزارة الزراعة، وزارة التتخطيط، وزارة التنمية الاجتماعية, وزارة الاوقاف/صندوق الزكاة) المركز الوطني للبحوث الزراعية، مؤسسة الاقراض الزراعي، صندوق التنمية والتشغيل، وزارة البلديات حيث تم انشاء وحدات تمكين للمرأة في البلديات لمعظم محافظات المملكة).

المؤسسة التعاونية الاردنية حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية والمسجلة في المؤسسة (1592) جمعية منها (325) زراعية و (100) نسائية و(876) متعددة ومجالات اخرى تشمل منفعة متبادلة اسكان استهلالكية تسليف توفير سياحية نقل ثقافية انتاجي.

- **مؤسسات غير حكومية**

(الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية،الاتحاد النسائي الأردني , مؤسسة نهر الاردن, مؤسسة نورالحسين ،ملتقى صاحبة الاعمال والمهن ، اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ملتقى صاحبات الاعمال والمهن ، صندوق اقراض المرأة ، الجمعيات النسائية التعاونية والخيرية ،صندوق السيدات العربيات،صندوق مشاريع المرأة العربية، جمعية النساء العربيات).

- **مؤسسات اقليمية ودولية**

(مؤسسة الشرق الادنى، منظمة كير العالمية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الاغذية والزراعة الدولية، المركز الاقليمي للتمنية الريفية والاصلاح الازراعي كارني،الصندوق الدولي للتنمية الزراعية و UNDPوغيرها)